



## السياسات الاجتماعية:

■ تم استجلاء أثر السياسات على درجة عدم عدالة التوزيع في إطار نموذج تطبيقي اشتمل على معامل جيني (بالنسبة المئوية) كمتغير معتمد والمتغيرات المفسرة التالية :

← متوسط دخل الفرد الحقيقي (بأسعار عام 1988 الدولية): وهو متغير يعكس المرحلة التنموية للقطر .

← نسبة متوسط الدخل في أغنى إقليم في القطر إلى متوسط الدخل في أفقر إقليم في القطر : وهو متغير يعكس درجة عدم تجانس القطر اقتصاديا على أقل تقدير .

← نصيب قطاع الدولة في العمالة (كنسبة من القوى العاملة) وهو متغير يعكس سياسات الحكومة فيما يتعلق بخلق الوظائف ومن ثم سياسات التأثير على سوق العمل . وتشتمل العمالة في قطاع الدولة على العمالة في القطاع الحكومي والعمالة في قطاع المؤسسات المملوكة للدولة .



← التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويشتمل هذا المتغير على التحويلات النقدية والعينية (كمعاشات التقاعد ، علاوات الأسرة والإنجاب ، مقابلة تكاليف العلاج ، تعويضات البطالة ، دعم التعليم ودعم الصحة) ، ويعكس هذا المتغير سياسات الحكومة التوزيعية .



■ تم تقدير العلاقة بين السياسات الحكومية ودرجة عدم عدالة التوزيع لعينة من 80 قطرا توفرت لها المعلومات لفترة نصف ثمانينات القرن الماضي .  
اشتملت العينة على :



- 22 قطراً من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
- 8 أقطار اشتراكية بما فيها الاتحاد السوفيتي سابقا .
- 16 قطراً أفريقيا .
- 17 قطراً آسيويا .
- 17 قطراً من أمريكا اللاتينية .

- تمثل أقطار العينة 98.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و 90% من سكان العالم . ضمت العينة أربعة أقطار عربية : الأردن (بمعلومات لعام 1986) ، والجزائر (1987) ، ومصر (1979) ، والمغرب (1987) .
- يوضح الجدول التالي متوسطات المتغيرات التي استخدمت في التحليل وذلك حسب أقاليم العالم التي تم استخدامها .



## السياسات وعدم عدالة التوزيع : احصائيات وصفية

الإقليم	عدد الأقطار	معامل جيني	العمالة في نصيب قطاع الدولة (%)	نصيب التحويلات للناتج (%)	نسبة التفاوت الاقتصادي الاقليمي	دخل الفرد (دولار)
دول منظمة التعاون الاقتصادي	22	31.2	21.2	22.6	1.8	12501
أوروبا الشرقية	8	24.8	90.0	17.2	2.5	6234
أفريقيا	16	52.3	11.3	5.7	4.8	1778
آسيا	17	41.0	12.6	6.8	3.3	4851
أمريكا اللاتينية	17	49.2	19.3	7.6	7.0	4156

■ يلاحظ على هذه المعلومات ما يلي :

← فيما يتعلق بعدم عدالة التوزيع يلاحظ أن أفريقيا هي الإقليم الذي يجيء في المرتبة الأولى بمؤشر لعدم العدالة بلغ حوالي 52% جاء بعدها إقليم أمريكا اللاتينية (بمعامل جيني بلغ حوالي 49%) . من جانب آخر تميزت الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية بأدنى درجة لعدم عدالة التوزيع (بمعامل جيني بلغ حوالي 25%) جاء بعدها إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (بمعامل جيني بلغ 31%) .



← أن إقليم أوروبا الشرقية ، الذي ضم الاتحاد السوفيتي سابقا ، يتصف بارتفاع نصيب العمالة في قطاع الدولة من إجمالي القوة العاملة . هذا وقد بلغ متوسط نصيب العمالة في قطاع الدولة حوالي 90% من إجمالي القوة العاملة وهو نصيب يفوق ذلك الذي تأتي في كل الأقاليم . هذا ولقد كان نصيب قطاع الدولة متدينا في كل من أفريقيا (حوالي 11%) وآسيا (حوالي 13%) ، بينما



← فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية تتميز دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأعلى نسبة للنتاج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط حوالي 23% وهي نسبة تفوق تلك التي تحققت في مجموعة الدول الاشتراكية (17.2%) وكان متوسط النسبة أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في بقية الأقاليم .

← تصف أمريكا اللاتينية بأكبر درجة من التفاوت الاقتصادي الاقليمي حيث بلغ متوسط نسبة الدخل في الإقليم الأغنى للإقليم الأفقر سبعة أضعاف وجاءت بعدها أفريقيا حيث بلغ متوسط التفاوت خمس أضعاف ، وكانت أقل درجة من التفاوت الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .



■ يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين معامل جيني ومحدداته بما في ذلك عوامل السياسات حيث النجوم تدل على المغزوية الإحصائية (نجمتين على مستوى 1% ونجمة واحدة على مستوى 5%) وذلك لأقطار العينة باستبعاد الدول الاشتراكية .



2	1	المتغيرات المفسرة
**0.288-	**0.320-	نصيب الدولة من العمالة
**0.343-	**0.297-	التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج
-	**0.652-	التفاوت الاقتصادي الاقليمي
*44.13	35.35	لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي
*2.888-	*2.293-	تربيع لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي
113.2-	84.72-	ثابت التقدير
0.64	0.70	معامل التحديد

■ يمكن قراءة نتائج الجدول على النحو التالي :

← تؤدي الزيادة في نصيب قطاع الدولة من العمالة بجوالي عشرة نقاط مئوية إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بما يعادل 3.2 نقطة جيني العمود الأول (أو حوالي 2.9 نقطة جيني العمود رقم 2) .

← تؤدي الزيادة في التحويلات الاجتماعية بما يعادل عشرة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض في درجة عدم عدالة التوزيع بجوالي 3 نقاط جيني العمود الأول (أو حوالي 3.4 نقطة جيني للعمود الثاني) .

← كل زيادة في التفاوت الاقتصادي الإقليمي بدرجة واحدة تؤدي إلى ارتفاع درجة عدم عدالة التوزيع بجوالي 0.65 نقطة جيني .

← أنه في حين لا تؤيد نتائج العمود الأول أطروحة كوزنتز وذلك لعدم مغزوية معامل لوغاريتم دخل الفرد ، إلا أن نتائج العمود الثاني تؤيد وجود علاقة تربيعية بحيث تنزع درجة عدم العدالة للارتفاع مع زيادة دخل الفرد قبل أن تبدأ في الانخفاض بعد ذلك . ويلاحظ في هذا الصدد أن مستوى الدخل الذي تبدأ بعده درجة عدم العدالة في الانخفاض يبلغ 2080 دولار بأسعار 1988 الدولية .



■ كما هو معروف يتميز إقليم آسيا بنجاحه في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، على الأقل في عدد كبير من أقطاره ، مع المحافظة على توزيع أكثر عدالة للدخل . وتثير مثل هذه الملاحظة السؤال فيما إذا كان تميز إقليم آسيا في مجال عدم عدالة توزيع الدخل ذو دلالة احصائية .





- لاختبار هذه الأطروحة تم تقدير علاقة جيني مع محدداته بالإضافة إلى متغير دمية (=1 ، إذا كان القطر من إقليم آسيا ، وصفر غير ذلك) ، هذا ويلخص الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حيث النجوم تدل على المغزوية الإحصائية كما في حالة الجدول السابق .



2	1	المتغيرات المفسرة
**0.244-	**0.230-	نصيب الدولة من العمالة
**0.558-	**0.512-	التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج
-	**0.498	التفاوت الاقتصادي الاقليمي
**44.47	**37.22	لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي
**2.849-	*2.376-	تربيع لوغاريتم دخل الفرد الحقيقي
**8.199-	**7.128-	دمية آسيا
115.1-	91.13-	ثابت التقدير
0.78	0.81	معامل التحديد

- يتضح من نتائج الجدول أن معامل المتغير لدمية آسيا يتصف بالمغزوية الإحصائية على المستوى 1% وأن علامة المعامل سالبة مما يعني أن الأقطار الآسيوية ، وبعد الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات على درجة عدم العدالة، تتوفر على درجة لعدم عدالة التوزيع تقل في المتوسط بجوالي 7.1 نقطة مئوية مقارنة بالدول غير الآسيوية .

- وبعد ما الذي يفسر التفاوت في درجة عدم العدالة بين مختلف الأقاليم ؟  
يمكن الإجابة على هذا السؤال باعتماد درجة عدم العدالة في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية ومن ثم يمكن ملاحظة التفاوت التالي في درجة عدم العدالة :

← تقل درجة عدم عدالة التوزيع في إقليم أوروبا الشرقية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 6.4 نقاط مئوية .

← تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أفريقيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 21.1 نقطة مئوية .

← تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في آسيا عن المجموعة المرجعية بما يعادل 9.8 نقاط مئوية .

← تزيد درجة عدم عدالة التوزيع في أمريكا اللاتينية عن المجموعة المرجعية بما يعادل 18 نقطة مئوية .



- باستخدام المعاملات المقدرة في العمود رقم 3 في الجدول ، وبالاحصول على الفرق بين مستويات مختلف العوامل المفسرة في كل إقليم مقارنة بالمجموعة المرجعية يمكن حساب تأثير مختلف العوامل في تفسير الاختلاف المشاهد . ويمكن تلخيص هذه الفروقات في الجدول التالي :



## الفرق في مستوى المتغيرات المفسرة مقارنة مع المجموعة المرجعية (مستوى المجموعة ناقص مستوى المرجعية)

الإقليم	العمالة في قطاع الدولة (%)	التحويلات الاجتماعية (%) من الناتج المحلي	التفاوت الاقتصادي	لوغاريتم دخل الفرد	تربيع لوغاريتم دخل الفرد
أوروبا الشرقية	68.8	5.4-	0.7	0.6958-	12.6437-
أفريقيا	9.9-	16.9-	3.0	1.9504-	32.9945-
آسيا	8.8-	15.8-	1.5	0.9467-	16.9654-
أمريكا اللاتينية	1.9-	15.0-	5.2	1.1013-	19.5656-



■ باستخدام المعاملات المقدرة يمكن الحصول على تأثير كل من المتغيرات المفسرة في الفرق المشاهد مع المجموعة المرجعية وذلك بضرب الفروقات الواردة في الجدول ( ) بمعاملات التقدير .





# العوامل المفسرة للفرق في درجة عدم عدالة التوزيع بين أقاليم العالم ومجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

أمريكا اللاتينية	آسيا	أفريقيا	أوروبا الشرقية	أثر العوامل المفسرة
0.4+	2.0+	2.3+	15.8-	1. نصيب العمالة في قطاع الدولة
7.7+	8.1+	8.7+	2.8+	2. حجم التحويلات الاجتماعية
-	7.1-	-	-	3. دمية آسيا
8.1+	3.0+	11.0+	13.0-	4. إجمالي تأثير عوامل السياسات الاجتماعية (3+2+1)
2.6+	0.8+	1.5+	0.4+	5. التفاوت الاقتصادي الاقليمي
5.5+	5.1+	5.8+	4.4+	6. مستوى الدخل
8.1+	5.9+	7.3+	4.8+	7. العوامل الأساسية (6+5)
16.2+	8.9+	18.3+	8.2-	8. إجمالي التأثير (7+4)
18.0+	9.8	21.1	6.4-	9. الفرق المشاهد
1.8+	0.9	2.8+	1.8+	10. الفرق غير المفسر

■ يلاحظ على نتائج الجدول ما يلي :

← للأقاليم الثلاثة فيما عدا أوروبا الشرقية ، فإن أهم مسببات عدم العدالة المرتفعة مقارنة بمجموعة المقارنة هي تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (والتي يترتب عليها زيادة في معامل جيني تتراوح بين 7.7 نقطة مئوية لأمريكا اللاتينية و 8.7 نقطة مئوية لأفريقيا) ومستوى الدخل (والذي يترتب عليه زيادة في معامل جيني تتراوح بين 5.1 نقطة مئوية لآسيا و 5.8 نقطة مئوية لأفريقيا) .

← يترتب على تدني نسبة التحويلات الاجتماعية من الناتج المحلي الإجمالي وعلى تدني الدخل في الأقاليم الثلاثة باستثناء أوروبا الشرقية أن تكون درجة عدم العدالة المشاهدة فيها أكبر من تلك في مجموعة المقارنة بما يتراوح بين 13 إلى 14 نقطة مئوية . وعلى الرغم من الاختلافات الأخرى بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلا أنهما يظهران تشابها ملحوظا فيما يتعلق بالعوامل المفسرة لعدم عدالة التوزيع .



← كما سبق ولوحظ تختلف آسيا عن كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والتي يلعب فيها العامل الدمية دورا محوريا في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع بجوالي 7 نقاط مئوية .

← فيما يتعلق بأوروبا الشرقية يتضح أن العامل المهيمن في أن تتصف هذه الأقطار بدرجة عدم عدالة في التوزيع أقل من درجة عدم عدالة التوزيع في المجموعة المرجعية هو عامل نصيب قطاع الدولة في العمالة ، وهو العامل الذي يتسبب في انخفاض معامل جيني بحوالي 15.8 نقطة مئوية مقارنة بالمرجع . وعلى الرغم من أن بقية العوامل الفرعية تؤدي كلها إلى ارتفاع معامل جيني مقارنة بالمرجع إلا أن تأثير هذه العوامل مجتمعة لا يضاهي تأثير نصيب العمالة لقطاع الدولة في الإقلال من درجة عدم عدالة التوزيع .

← مقارنة بمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعزى درجة عدم عدالة التوزيع المرتفعة في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى تدني التحويلات الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإلى تدني مستوى الدخل وفي آسيا يمثل السبب الأساسي في تدني مستوى الدخل بينما في أوروبا الشرقية يعزى تدني درجة عدم عدالة التوزيع إلى ارتفاع نصيب الدولة في تشغيل العمال .